

على عشرة مليارات دولار عام 2004 يتوقع أن تبلغ 20 مليار دولار عام 2008 بعد أن كانت لا تتعدى 1.5 مليار دولار عام 1989 ، توجد في الهند 46 شركة برمجيات حصلت على الاعتمادية CMM من المرتبة الخامسة من أصل 80 حول العالم، أيضاً توجد في الهند 286 شركة برمجيات حصلت على شهادة ISO9002 حيث اعتمدت في هذا الشأن على توفير جيش من الخبراء المختصين في البرمجة.

أن الالتزام بقوانين حماية الملكية الفكرية يسهم في تشجيع صناعة البرمجيات داخل الدول العربية ، إضافة إلى اكتسابها ثقة المؤسسات الكبرى العاملة في مجال البرمجة ضرورة التنمية البشرية بدءاً من الاهتمام بتعليم الطفل العربي إلى الوصول لإستراتيجية متكاملة لاكتساب المهارات. كذلك يجب الاهتمام بالبرمجيات مفتوحة المصدر كحجر زاوية لتطوير برمجياتنا الغربية فغياب البعد التجاري عن البرمجيات مفتوحة المصدر يزيل عقبة هامة من عقبات التطوير بما يلائم حاجات المستخدم العربي. وأخيراً من المهم الانتباه إلى إن غياب البعد التجاري عن البرمجيات مفتوحة المصدر يزيل عقبة هامة من عقبات تطويرها بما يلائم حاجات المستخدم العربي.



وليس بالساعات أو الايام، وليست مايكروسوفت وحدها بهذا المستوى، فهناك الكثير من على شاكلتها. وللأسباب الربحية التي دفعت الشركات في التوجه إلى تصميم وتطوير البرمجيات يلوح في الأفق أسماء لشركات عربية دخلت هذا السوق إلا أنها توقفت مكتفية بتصميم وإعداد لبرامج العربية فقط، بعد إن واجهت الأمر الواقع الذي فرضته الشركات العملاقة الأخرى بدون أن تلقى الدعم المطلوب من الحكومات العربية.

بالرغم من توافر الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن العرب ليسوا على خريطة البرمجيات العالمية وهناك الكثير من المشاكل التي تواجه العالم العربي. فالأمر يحتاج رغبة سياسية لدفع وتدعيم صناعة البرمجيات وبخاصة في ظل توافر القدرة البشرية والمالية، والحل في إنشاء منظومة عربية لصناعة البرمجيات تعمل على تغطية الاحتياجات العربية من البرمجيات ثم يتم دخولها للأسواق العالمية، وضرورة التركيز على تطوير العرض والطلب ومتابعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالاقتصاد هندسة البرمجيات والاقتصاد الرقمي والذي يعتبر احد الفروع الاقتصادية الحديثة والتي ألزمتها المتغيرات الاقتصادية الراهنة مع بيان أدوار جميع أصحاب المصلحة "الحكومة والمنظمات الأهلية والعلمية والمهنية وقطاع الأعمال". كذلك يجب ربط الإعفاءات الضريبية بالقيمة العلمية والفكرية المضافة وإيجاد آليات تمويل مبتكرة لدعم الصناعة المعلوماتية وخاصة بالنسبة للشركات الناشئة. كدعامة أساسية في التنمية ومجابهة تحديات السوق التنافسية التي تميز هذه الصناعة.

ضرورة تهيئة المناخ العام لازدهار هذه الصناعة والاهتمام بالتسويق العالمي، وهذا يقع على عاتق الحكومات والجهات المعنية بالأوضاع العلمية والصناعية لإعداد المجتمع لخوض غمار هذه التجربة ، ونضرب مثلاً لذلك الهند التي وصلت صادراتها من البرمجيات والإلكترونيات بما يزيد